

Distr.: General  
13 July 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/667، الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". ووفقا لإجراء التصويت الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو إجراء تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، حظي مشروع القرار بتأييد 13 عضوا واعترض عليه عضوان (الاتحاد الروسي والصين) ولم يتمتع أي عضو عن التصويت. ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق التالية:

- رسالتي المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020، الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن، والتي طرحت بموجبها مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/667 للتصويت (انظر ضميمة المرفق الأول)؛
  - والرسائل الواردة ردا على ذلك من أعضاء مجلس الأمن، والتي تبين مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (انظر المرفقات من الثاني إلى السادس عشر)؛
  - والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن في وقت لاحق لتعليل تصويتهم (انظر المرفقين السابع عشر والثامن عشر).
- وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقاً للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وعلى النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". وقد وُضع مشروع القرار هذا باللون الأزرق (S/2020/667، انظر الضميمة).

وعلى أساس فهم أعضاء المجلس، أترح، بصفتي رئيس المجلس، مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت بموجب هذه الرسالة. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة على مشروع القرار هذا في الساعة 13/00 من يوم الخميس، 9 تموز/يوليه 2020 وتنتهي في الساعة 13/00 من يوم الجمعة، 10 تموز/يوليه 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا وأي تعليل محتمل للتصويت عن طريق إرسال رسالة إلى مدير شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة (egian@un.org)، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت المبينة أعلاها ومدتها 24 ساعة غير قابلة للتمديد.

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت البالغة 24 ساعة. وأعتزم أيضاً عقد جلسة عن طريق التداول الفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد وقت قصير من انتهاء فترة التصويت، بعد ظهر يوم الجمعة، 10 تموز/يوليه 2020.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن

S/2020/667

الأمم المتحدة

Provisional  
8 July 2020  
Arabic  
Original: English



### ألمانيا وبلجيكا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته 2042 (2012) و 2043 (2012) و 2118 (2013) و 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2175 (2014) و 2191 (2014) و 2209 (2015) و 2235 (2015) و 2254 (2015) و 2258 (2015) و 2268 (2016) و 2286 (2016) و 2332 (2016) و 2336 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)، وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة 3 آب/أغسطس 2011 (S/PRST/2011/16) و 21 آذار/مارس 2012 (S/PRST/2012/6) و 5 نيسان/أبريل 2012 (S/PRST/2012/10) و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (S/PRST/2013/15) و 24 نيسان/أبريل 2015 (S/PRST/2015/10) و 17 آب/أغسطس 2015 (S/PRST/2015/15)، و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/PRST/2019/12)،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإنه يشدد على أن أكثر من 11 مليون شخص في سوريا هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأن الآلية العابرة للحدود تظل بمثابة حل عاجل ومؤقت لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الذين يتعذر الوصول إليهم من خلال العمليات القائمة داخل سوريا،

وإنه يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في سوريا وتأثير جائحة كوفيد-19، وإنه يدرك أن هذه الجائحة تشكل تحدياً جسيماً للنظام الصحي وللأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في سوريا، وإنه يدعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء سوريا،

وإنه يشير إلى المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 182/46، ويكرر تأكيد ضرورة أن تحترم جميع الأطراف وأن تؤيد الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وإنه يشدد على أهمية التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية في تقديم

المساعدة الإنسانية، **وإنه يشير أيضا** إلى أهمية وصول شحنات المعونة الإنسانية إلى المستفيدين المقصودين بها،

**وإنه يحيط** علما بتقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139)، **وإنه يحيط** علما كذلك باستعراض عمليات الأمم المتحدة عبر خطوط النزاع وعبر الحدود (S/2020/401)، **وإنه يشجع** الأمم المتحدة وشركاءها المنفذين على مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد،

**وإنه يحيط** علما بالجهود المبذولة لتحسين عمليات إيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع **وإنه يشجع** جميع الأطراف المعنية على أن تواصل، على أساس تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات، تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فورية ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، **وإنه يرى** أن الوضع الإنساني المروع في سوريا لا يزال يشكل خطرا يهدد السلام والأمن في المنطقة،

**وإنه يؤكد** أن الدول الأعضاء ملزمة، بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، بقبول قرارات المجلس وتنفيذها،

1 - **يهيب** بجميع الأطراف أن تكفل تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستمرة والمحسنة إلى سوريا؛

2 - **يكرر تأكيد** مطالبته جميع الأطراف، وخاصة السلطات السورية، بالامتثال فورا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، ويطالب كذلك بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كلها، بما في ذلك القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)، ويشير إلى أن بعض الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت في سوريا قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛

3 - **يقرر** تجديد الإجراءات التي أقرها في الفقرتين 2 و 3 من قراره 2165 (2014) لمدة ستة أشهر، أي حتى 10 كانون الثاني/يناير 2021، باستثناء معبري الرمثا واليعربية الحدوديين؛

4 - **يطلب** إلى الأمين العام، بالنظر أيضا إلى الخطر الجسيم الذي تشكله جائحة كوفيد-19، أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز نهاية آب/أغسطس 2020 عن تأثير الجائحة على الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، وإيصالها إلى المحتاجين في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك المناطق التي لا تخضع حاليا لسيطرة الحكومة السورية، ولا سيما في شمال شرق البلد، من خلال أقصر الطرق، ووفقا لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية، وعن اتجاهات إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط النزاع؛

5 - **يطلب** كذلك بأن تسمح جميع الأطراف بالوصول الآمن والمستمر دون عوائق للقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ولشركائها المنفذين، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى جميع المناطق والسكان المطلوب الوصول إليهم وفقا لتقييم الأمم المتحدة للاحتياجات في جميع أنحاء سوريا؛

6 - **يكرر التأكيد** على أن الوضع سيظل يزداد تدهورا ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، **ويشير** إلى مطالبته بالتنفيذ الكامل والفعلي للقرار 2254 (2015) من أجل تيسير إجراء الانتقال السياسي بقيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك زمامها السوريون، وفقا لبيان جنيف المنصوص عليه في البيانات الصادرة عن الفريق الدولي لدعم سوريا، وذلك من أجل إنهاء النزاع في سوريا، **ويؤكد من جديد** أن مستقبل سوريا سيقدره الشعب السوري؛

7 - **يطلب** بوكالات الأمم المتحدة الإنسانية العمل على تحسين رصد تسليم وتوزيع شحنات الأمم المتحدة الغوثية وإيصالها داخل سوريا، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يجري، في غضون ستة أشهر من اتخاذ هذا القرار، استعراضا خطيا مستقلا لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، يشمل توصيات بشأن سبل المضي في تعزيز آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، من أجل كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها عبر أقصر الطرق، مع مراعاة آراء الأطراف المعنية، بما فيها السلطات السورية، والبلدان المعنية المجاورة لسوريا، ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها المنفذون؛

8 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس بإحاطة شهرية وأن يقدم تقريرا بانتظام، كل 60 يوما على الأقل، بشأن تنفيذ القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) وهذا القرار وبشأن امتثال جميع الأطراف المعنية في سوريا، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يواصل إدراج معلومات في تقاريره عن الاتجاهات العامة فيما يتعلق بإيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود ومعلومات مفصلة عن المساعدات الإنسانية التي تسلم في إطار عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود على النحو المأذون به في القرار 2165 (2014) وهذا القرار، بما يشمل عدد المستفيدين ومواقع تسليم المعونة على صعيد المناطق وحجم الأصناف المسلمة وصيغتها؛

9 - **يؤكد من جديد** أنه سيتخذ مزيدا من التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حال عدم الامتثال لهذا القرار أو للقرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)؛

10 - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

## المرفق الثاني

**رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة  
إلى رئيس مجلس الأمن**

أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 9 تموز/يوليه بشأن مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/667).

ووفقا للإجراءات المحددة لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الحالية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تصوت مؤيدة لمشروع القرار. ولا يعترض وفد بلدي تقديم تعليق للتصويت في هذه المرحلة.

(توقيع) مارك بيكستين دو بوتسوريفا

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة  
إلى رئيس مجلس الأمن

أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي المستمر في تيسير إجراء التصويت.

وأرجو أن تتفضلوا بالإحاطة علما بأن الصين معارضة لمشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/667).

(توقيع) جانغ جون

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

## المرفق الرابع

**رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص  
للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن**

السيد الرئيس، أشير إلى رسالتكم المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020، بشأن مشروع القرار S/2020/667 المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

يصوت وفد الجمهورية الدومينيكية، بناء على تعليمات من حكومة بلدي، مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) خوسيه سنغر وايسنغر

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن



المرفق الخامس

رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم، سيدي الرئيس، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يصوت مؤيدا لمشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى سورية (S/2020/667)، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

(توقيع) سفين يورغنسن

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

## المرفق السادس

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة  
إلى رئيس مجلس الأمن

[الأصل بالفرنسية]

أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020، التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته ألمانا وبلجيكا بشأن تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الذي وضع باللون الأزرق تحت الرمز S/2020/667. إن فرنسا تصوت مؤيدة للمشروع.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع

رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة  
إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أكتب إليكم، سيدي الرئيس، ردا على رسالتكم المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020، المتعلقة  
بالشروع في إجراء تصويت مكتوب، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما  
يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2020/667:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) كريستوف هويسغن

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

## المرفق الثامن

**رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن**

أكتب إليكم بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيس مجلس الأمن، المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020، بشأن مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/667).

وأشير بموجبه إلى أن إندونيسيا تصوت مؤيدة القرار المذكور.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة  
إلى رئيس مجلس الأمن**

أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020، التي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى الإعراب عن تصويتهم على مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا في إطار البند "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/667).

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاتخاذ القرارات خلال فترة التقييدات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، أتشرف بأن أشير إلى أن جمهورية النيجر قررت التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) عبدو أباري

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

## المرفق العاشر

**رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن**

يشرفني، سيدي الرئيس، أن أقر بتلقي رسالتكم المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار المتصل ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/667).

ووفقا للإجراءات المتبعة لاتخاذ قرارات مجلس الأمن خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، الواردة في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، أتشرف بأن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت معارضا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/667.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم  
لساننت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2020/667) الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا بشأن تمديد الآلية  
العابرة للحدود في سورية.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأن ساننت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة  
مشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) إنغا روندا كينغ

السفيرة

الممثلة الدائمة لساننت فنسنت وجزر غرينادين

لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني عشر

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

أشير، سيدي الرئيس، إلى رسالتكم المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020، بشأن مشروع قرار مجلس الأمن بشأن المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2020/667.

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتجيبلا

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة



المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة  
إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 الصادرة عن الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، على النحو الوارد في الوثيقة (S/2020/667)، أود أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) قيس قبطني

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

## المرفق الرابع عشر

**رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل  
الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 9 تموز/يوليه، تصوت المملكة المتحدة مؤيدة مشروع القرار (S/2020/667) المتعلق ببنء جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

(توقيع) جيمس روسكو

السفير

نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس عشر

رسالة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة  
للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من بلجيكا وألمانيا بشأن بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/667)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصوت مُؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية

لدى الأمم المتحدة

## المرفق السادس عشر

**رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم  
لفييت نام لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 9 تموز/يوليه 2020 بشأن مشروع القرار المقدم من بلجيكا وألمانيا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/667، أود أن أبلغكم، سيدي، بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) دانغ دينه كوي

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

تدعم الصين المجتمع الدولي في تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية في سورية على أساس احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونشجع الأطراف المعنية على بذل الجهود من أجل إحراز التقدم في العمليات الإنسانية الشاملة. إن الصين لا تعترض على الإبقاء على آلية عبور الحدود في هذه المرحلة. وينبغي للعمليات العابرة للحدود أن تتبع بدقة المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الواردة في قرار الجمعية العامة 182/46. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعديل الآلية العابرة للحدود وفقاً لذلك في ضوء التطورات في الميدان.

لقد دمرت سنوات من الجزاءات غير القانونية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية وفاقمت الأزمة الإنسانية وأضعفت قدرة سورية على الاستجابة لمرض فيروس كورونا. ودعا الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسن مراراً البلدان المعنية إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية. وتؤيد هذين النداءين الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأكدت الصين مراراً وتكراراً للمشاركين في الصياغة أن الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية يجب أن تؤخذ في الاعتبار في مشروع قرار مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية الآلية العابرة للحدود في سورية، وأنه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن مسألة التدابير القسرية الانفرادية. غير أن المشاركين في الصياغة تجاهلوا نداءات الدول الأعضاء ورفضوا قبول التعديلات التي اقترحتها الصين. وفي ظل هذه الظروف، لم يعد أمام الصين خيار سوى التصويت معارضة لمشروع القرار S/2020/667.

وتدعو الصين مجلس الأمن مرة أخرى إلى معالجة هذه المسألة الحاسمة وتحث البلدان المعنية على أن ترفع فوراً التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية. كما نطلب من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجراء تقييم موضوعي لأثر التدابير القسرية الانفرادية على الحالة الإنسانية في سورية، لعرضه في تقرير شامل إلى مجلس الأمن.

وتزعم الولايات المتحدة أنها تهتم بمعاناة المدنيين السوريين، لكنها فرضت جزاءات إضافية غير قانونية على سورية من خلال القانون المعروف باسم "قانون قيصر"، مما أثار تأثيراً شديداً على سبل عيش الشعب السوري. وتزعم الولايات المتحدة أن هناك ما يسمى بالإعفاءات من التدابير القسرية الانفرادية لأسباب إنسانية. بيد أن سنوات من الجزاءات غير القانونية قوضت بشدة قدرة سورية على تعبئة الموارد وتطوير الاقتصاد وتحسين رفاه الناس. ولا يمكن بأي حال من الأحوال حل تلك المسألة بما يسمى بالإعفاءات لأسباب إنسانية. وتزعم الولايات المتحدة أنها تتمسك بروح الإنسانية، ولكنها قامت بتسييس المسائل الإنسانية وشن هجوم بلا رحمة على حكومة سورية وشعبها، مما أدى إلى تدمير سبل عيش الشعب السوري. إن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في المسألة السورية والجريمة التي ارتكبتها في سورية واضحان لشعوب العالم.

وتؤكد الصين مرة أخرى على ضرورة اتباع نهج شامل إزاء المسألة السورية يراعي الجوانب السياسية وجوانب الأمن ومكافحة الإرهاب والجوانب الإنسانية. ونحث جميع الأطراف على تعزيز الحوار والتفاوض والعمل بنشاط على تعزيز عملية سياسية بقيادة سورية والتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ومناسبة للمسألة السورية في وقت مبكر.

## المرفق الثامن عشر

## بيان البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

لقد اضطر الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى التصويت معارضة لمشروع القرار (S/2020/667) بشأن تمديد الآلية العابرة للحدود لإيصال المعونة الإنسانية إلى سورية، الذي قدمته بلجيكا وألمانيا. والمشروع الجديد الذي قدمه المشاركون في الصياغة يشبه المشروع القديم، إذ أنه يتسم بنفس النهج الانفرادي ولا علاقة له بالواقع في الميدان.

ولا ينبغي لأحد منا أن ينسى أن الآلية قد أنشئت في عام 2014 كتدبير عاجل ومؤقت واستثنائي. ولا شك أنها تتعارض مع القانون الدولي الإنساني وتقوض السيادة السورية. وقد كان الاقتراح بالنسبة للبلد الذي مزقته الحرب حلاً وسطاً صعباً ولكنه ضروري لتقديم الإغاثة للمحتاجين. وقد أشرنا مراراً إلى المشاكل التي تواجه عمل نظام الرصد للآلية العابرة للحدود، بما في ذلك مساءلته. ولا تزال تلك المشاكل دون حل. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فإن موقفنا من الآلية كان واضحاً على الدوام، وهو أن نقاط العبور ينبغي إغلاقها تدريجياً والآلية برمتها ينبغي سحبها تدريجياً استناداً إلى تقييم الحالة في البلد.

وقد أدى إغلاق البعيرية في كانون الثاني/يناير الماضي إلى تحفيز التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة السورية. وسمح بإرسال أربع قوافل تابعة لمنظمة الصحة العالمية إلى الشمال الشرقي. وآخر هذه القوافل أوصلت، حتى 4 تموز/يوليه، 85 طناً من الإمدادات الطبية من دمشق إلى محافظة الحسكة. وكمية المواد الطبية الأساسية التي أوصلتها إلى الشمال الشرقي تلك القوافل الأربع وحدها تتجاوز كمية المعونة التي تم إيصالها في السابق إلى تلك المنطقة عبر جميع الطرق، بما في ذلك من معبر البعيرية عندما كان مفتوحاً. وهذه الطرائق هي ما ينبغي دعمه وتعزيزه دعماً كاملاً بدلاً من الاعتماد باستمرار على آليات مؤقتة واستثنائية.

ولا يمكننا قطعاً أن نتجاهل الأثر السلبي لأنظمة الجزاءات، التي أصبحت مؤخراً أشد وطأة على الشعب السوري والأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة. فهي تتجاهل تماماً دعوة الأمين العام إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية في سياق وباء فيروس كورونا. ومن النتائج المباشرة لذلك تزايد النقص في الأغذية والأدوية والسلع الأساسية، فضلاً عن ارتفاع التضخم. ولكن الأهم من ذلك هو أنها في الواقع تُبطل بالفعل الإعفاءات من الجزاءات. والعاملون في المجال الإنساني في سورية يقرون بهذه الحقائق سرّاً لكن من الواضح أنهم يخشون التحدث عنها خوفاً من الانتقام.

وفي الوقت نفسه، تتمتع المناطق الخارجة عن سيطرة السلطات السورية الشرعية بنظام خال من الجزاءات. ويؤدي هذا النهج إلى زيادة عزلة تلك المناطق عن دمشق، بما في ذلك التباعد الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، في إلب وشرق نهر الفرات، بدأت السلطات المحلية في استخدام عملات غير الليرة السورية. وهو ما يؤدي حتماً إلى انقطاع الاتصالات الداخلية وتعطيل سلاسل الإمداد.

إن الجزاءات الانفرادية يجب رفعها والمساعدة الإنسانية الدولية لسورية ينبغي أن ينظمها إطار متفق عليه عالمياً، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن هذه المساعدة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 182/46.

وإذا كان ما يهمنا جميعاً هو الحفاظ على تدفق المساعدات الإنسانية إلى إدلب من خلال الآلية العابرة للحدود لمدة عام آخر، فإن مشروع القرار الجديد الذي قدمته روسيا ينبغي تأييده . إن سنة من العمل المتواصل للآلية العابرة للحدود، مع مراعاة الحالة الوبائية الراهنة، ستضمن تقديم المساعدة اللازمة لسكان شمال غربي سورية.

---